مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التمكين السياسي لنساء الأقليات
دراسة ميدانية

هيام علي المرهج

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

التمكين السياسي لنساء الأقليات
دراسة ميدانية

هيام علي المرهج *

تقديم

مع أنَّ نساء الأقليات يخضعن للمعادلات الاجتماعية التي تخضع لها سائر النساء في العراق، إلا أنَّهنَّ يتمتعنَ ببعض الخصوصيات التي تؤثّر على مكانتهنَّ الاجتماعية والسياسية، ومن ثَمَّ من الضروري الحديث عن هذه الخصوصية، وتناولها بشيء من الاستثناء، وقد ركَّزنا في هذه الدراسة على الحقوق السياسية، والتمكين السياسي لنساء الأقليات، وقد شملت الدراسة عينة عددها (350) من نساء الأقليات، وقد توزَّعتِ العينة على (50) امرأة من كل مكون، وهي كلٌّ من المسيحي، والإيزيدي، والصابئي، والتركماني، والكاكائي، والشبكي، والكرد الفيلية، وصُمِّمَتِ الاستبانة؛ لمعرفة واقع تمكينهن السياسي، ومدى وعيهنَّ السياسي، ورغبتهنَّ في المشاركة السياسية. وأجريت هذه الدراسة في ثلاثة محافظات تبعاً لمناطق تركُّز عينة الدراسة، وهي كلٌّ من بغداد، والموصل، وكركوك.

اعتمدت الدراسة على اختيار عينة (عمدية) أي: قصدية؛ لصعوبة تحديد مجتمع الدراسة، ولعدم وجود إحصائيات لدى الجهات الرسمية والمعنية عن عدد (نساء الأقليات)، كما لم يكن توجد حتى تخمينات من مجتمعات الأقليات نفسها عن عدد نسائهم؛ ممَّا دفعنا للعمل على عينة قصدية، وتكمن الفكرة الجوهرية في العينات العمدية في الحاجة إلى انتقاء عينات ذات مواصفات محددة؛ لتمثِّل مجتمعاً ذا مواصفات محدودة ومعلومة، ويختار الباحث أفراد العينة من هذا النوع عن طريق وضع مواصفات محددة مبنية على معلومات معروفة مسبقاً عن مجتمع الدراسة.

وعند الحديث عن عينة دراستنا الحالية، فإنَّها مكونة من نساء الأقليات، وقد كانت متنوعة قدر الامكان من حيث العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى الدراسي، والمحافظة، والحالة المعيشية وغيرها، وما ذكر يتيح لنا إعطاء تصور واضح عن هذه العينة للوصول إلى نتائج دقيقة قدر المستطاع.

* باحثة في مركز البيان للدراسات، قسم دراسات المرأة.

وكان توزيع العينة عشوائية؛ لأنَّها تمثِّل النموذج المختار من مجتمع نساء الأقليات، ولأنَّ هذه الطريقة أعطت أفراد مجتمع الدراسة فرصة متساوية للاختبار، وتُعدُّ هذه الطريقة من أحسن الطرائق وأفضلها؛ لأنَّ انحياز الباحث وأهواءَه ونزعاته لا تدخل في عملية الاختبار، وعليه فإنَّ هذه الطريقة يمكن الاعتماد عليها اعتماداً كبيراً في معرفة الخصائص الموضوعية والذاتية التي يتسم بها مجتمع البحث.

واقع نساء الأقليات ضمن المنظومة الدستورية والقانونية في العراقي

العبارات	تكرار	البدائل		
	%	(أتفق)	(أتفق) إلى حد ما	(لا أتفق)
الدستور العراقي ينصف ويضمن حقوقي الاجتماعية	ت	75	144	131
	%	21.4	41.1	37.4
الدستور العراقي يضمن حمايتي عندما أتعرض للعنف	ت	93	115	142
	%	26.6	32.9	40.6
لا تساهم نصوص الدستور والقانون العراقي في تعزيز الانقسام القومي والديني في المجتمع.	ت	119	160	71
	%	34	45.7	20.3
الدستور العراقي يضمن لي الترشح وتقلد المناصب السياسية	ت	104	134	112
	%	29.7	38.3	32
الدستور العراقي ضامن لحرية التعبير عن الرأي والمشاركة السياسية	ت	98	130	122
	%	28	37.1	34.9
الدستور العراقي ضامن لحق العمل	ت	93	139	118
	%	26.6	39.7	33.7
الدستور العراقي يكفل ممارسة طقوسي الدينية	ت	146	135	69
	%	41.7	38.6	19.7

العبارات	تكرار	البدائل		
	%	(أتفق)	(أتفق) إلى حد ما	(لا أتفق)
المواد الدستورية والقانونية كافية لضمان تمثيل نساء الأقليات في المواقع السياسية	ت	85	156	109
	%	24.3	44.6	31.1
نظام الكوتا الأقليات يضمن تمثيل نساء الأقليات في البرلمان	ت	104	162	84
	%	29.7	46.3	24

يوضح جدول رقم (1) واقع نساء الأقليات في المنظومة القانونية والدستورية

تبيّن نتائج الإجابة عن الفقرة الأولى التي توضِّح الضمانات الاجتماعية التي يقدمها الدستور العراقي لنساء الأقليات، إذ إنَّ (144) مبحوثاً بنسبة (41.1%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق) إلى حدٍّ ما من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة كانت عن خيار (أتفق)، إذ بلغ عددهم (57)، أي: بنسبة (21.4%)، إذن يوجد مؤشر على أنَّ نساء الأقليات يعتقدْنَ أنَّ الدستور ضامن لحقوقهنَّ الاجتماعية؛ إلا أنَّ الإجابات توضِّح وجود تردد حيال هذا الأمر، فهنَّ غير متأكدات من الضمانات الاجتماعية التي يقدمها الدستور لهنَّ كنساء من مجتمع الأقليات، والدليل أنَّ (133) مبحوثة أجابت عن خيار (لا أتفق) بنسبة (37.4%).

أمَّا الفقرة الثانية التي توضِّح أنَّ الدستور العراقي يضمن الحماية لنساء الأقليات حينما يتعرضنَ للعنف، فقد أظهرت أنَّ (142) مبحوثة بنسبة (40.6%) هي أعلى نسبة عن خيار (لا أتفق) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة كانت عن خيار (أتفق) إذ بلغ عددهم (93)، أي: بنسبة (26.6%)، إذن يوجد مؤشر على أنَّ هناك عدم ثقة بالنصوص الدستورية، ويفتقر الدستور العراقي إلى حماية نساء الأقليات من العنف، وقد يكون الأمر لا يتعلق بالنصوص الدستورية بحد نفسها، وإنَّما بتطبيق النصوص الدستورية، وبالنتيجة ستفرغ النصوص من محتواها، ومن قدرتها على حماية هذه الفئة حينما تتعرَّض للعنف.

وأشارت الفقرة الثالثة –التي توضح أنَّ الدستور العراقي لا يعزِّز الانقسام القومي والديني في المجتمع– إلى أنَّ (160) مبحوثة بنسبة (45.7%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق) إلى حدٍّ ما من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة كانت عن خيار (لا أتفق)، إذ بلغ عددهم (71)، أي:

بنسبة (20.3%)، ممَّا يعني أنَّه يوجد مؤشر على أنَّ نساء الأقليات يعتقدنَ بأنَّ الدستور العراقي لا يساهم في تعزيز الانقسامات بشتى صورها في المجتمع، وهذا ما يؤكِّد تفسيرنا السابق حول أنَّ المشكلة التي تعاني منها نساء الأقليات المتعلقة بالعنف الذي يتعرضنَ له، والتمييز لا يكمن في الدستور بقدر ما يكمن في تنفيذ نصوص الدستور.

وفي الوقت نفسه، تتناقض هذه الفقرة مع إجابة العينة عن السؤال الأول المتعلق بالضمانات الاجتماعية، إذ جاءت الإجابة الأكثر عدداً بأنَّ الدستور يوفر تلك الضمانات ويحميها، ربما يعود السبب إلى عدم المعرفة والدراية بنوع تلك الضمانات، وأهميتها، أو وقوعها تحت تأثير رأي أحد ما؛ لذا جاءت الإجابات على تلك الشاكلة.

أمَّا الفقرة الرابعة التي تتضمَّن تساؤلاً حول (هل يضمن الدستور لنساء الأقليات الترشح وتقلد المناصب السياسية؟) فقد أشارت إجابات المبحوثات إلى أنَّ (134) مبحوثة بنسبة (38.3%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق) إلى حد ما من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (لا أتفق)، إذ بلغ عددهم (112)، أي: بنسبة (32%)، ممَّا يعني أنَّه يوجد مؤشر على النصوص الدستورية لا تميِّز بين النساء والرجال في تقلُّد المناصب والترشيح في الانتخابات كما يعتقدنَ نساء الأقليات، وهذا مؤشر جيد إلى حدٍّ ما بأنَّ الدستور وفر وضمن تلك الفرص لهن.

وتبيِّن نتائج الإجابة عن الفقرة الخامسة التي توضِّح أنَّ الدستور العراقي ضامن لحرية التعبير عن الرأي والمشاركة السياسية، إذ إنَّ (130) مبحوثة بنسبة (37.1%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق) إلى حدٍّ ما من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (لا أتفق)، إذ بلغ عددهم (98)، أي: بنسبة (28%)، ممَّا يعني أنَّ الدستور العراقي وفَّر وضمن حرية التعبير والمشاركة السياسية، وربما يعود ذلك إلى تأثُّر العينة بالمشاهد التي توضِّح اندفاع النساء للمشاركة في الانتخابات، وظهور أعداد من النساء على شاشات التلفاز، وهنَّ يتحدثنَ بالقضايا السياسية، ممَّا يُعطي هذا الانطباع عنهنَّ.

فيما تبيِّن نتائج الإجابة عن الفقرة السادسة التي توضِّح أنَّ الدستور العراقي ضامن لحق العمل، إذ إنَّ (139) مبحوثة بنسبة (39.7%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق) إلى حدٍّ ما من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (أتفق)، إذ بلغ عددهم (93)، أي: بنسبة (26.6%)، وتشير هذه لنسب إلى اتفاق نساء الأقليات مع هذه الفقرة، وأنَّ النصوص الدستورية

ضامنة لحق العمل، ولكن نجد عن طريق التدقيق في البيانات أنَّه يوجد تردد واضح في إجابات المبحوثات حيال هذه الفقرة، وخصوصاً أنَّ (118) مبحوثة من نساء الأقليات أجابت بخيار (لا أتفق) بنسبة (33.7%)، ويعني هذا أنَّ النصوص الدستورية غير كافية؛ لضمان حق العمل لنساء الأقليات، وقد يعود السبب إلى عدم معرفتهنَّ بالنصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بالعمل.

وقد تضمنت الفقرة السابعة أنَّ الدستور العراقي ضامن لممارسة الطقوس الدينية لنساء الأقليات، وقد أشارت البيانات الإحصائية إلى أنَّ (146) مبحوثة بنسبة (41.7%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (لا أتفق)، إذ بلغ عددهم (69)، أي: بنسبة (19.7%)، وتشير البيانات الإحصائية في هذه الفقرة إلى دلالة واضحة، وهي أنَّ الدستور العراقي كافل لممارسة الطقوس الدينية لمختلف الأقليات، وأنَّ نساء الأقليات معتقدات أنَّ النصوص الدستورية كافية وضامنة لممارسة طقوسهن الدينية، وتتفق هذه الإجابات مع الفقرة الثالثة التي كانت تتعلَّق بأنَّ الدستور العراقي لا يعزِّز الانقسام القومي والديني في المجتمع، ومن ثَمَّ يمكن أن يعد الدستور أساساً يمكن الاستناد عليه في عملية التعايش السلمي في المجتمع.

تبيِّن نتائج الإجابة عن الفقرة الثامنة التي توضِّح أنَّ المواد الدستورية والقانونية كافية؛ لضمان تمثيل نساء الأقليات في المواقع السياسية، ونجد أنَّ (109) مبحوث بنسبة (31.1%) هي أعلى نسبة عن خيار (لا أتفق) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (أتفق)، إذ بلغ عددهم (85)، أي: بنسبة (24.3%)، ونلاحظ عن طريق المقارنة البيانات الإحصائية لهذه الفقرة مع البيانات الإحصائية للفقرة الرابعة، والتي تضمَّنت مضموناً قريباً من مضمون هذه الفقرة، ولكن الإجابات متناقضة حيال الفقرتين، وهي مؤشر على ضعف الثقافة القانونية لدى معظم نساء الأقليات، وعدم اطلاعهنَّ على نصوص الدستور المتعلقة بالحقوق السياسية.

ثم جاءت نتائج الفقرة التاسعة التي توضِّح أنَّ نظام الكوتا كافٍ لضمان تمثيل نساء الأقليات في المواقع السياسية بأنَّ (162) مبحوثة بنسبة (46.3%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق) إلى حدٍّ ما من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (لا أتفق)، إذ بلغ عددهم (84)، أي: بنسبة (24%). يشير واقع المشاركة السياسية لنساء الأقليات إلى عدم وصول أي امرأة من نساء الأقليات إلى منصب الكوتا منذ 2003، وإلى الآن، ولكنَّنا نجد أنَّ إجابات

المبحوثات تعتقد أنَّ نظام الكوتا كافٍ لتمثيلهنَّ سياسياً، وحصولهنَّ على مواقع سياسية، وهو مؤشر على عدم اطلاع أغلب نساء الأقليات على واقع الحياة السياسية لمكوناتهن، وطبيعة تمثيل المرأة السياسي، وهل نظام الكوتا فعلاً قادرٌ على تمثيلهنَّ سياسياً؟

ثانياً: نشاطات الحكومة والقوات الأمنية في مناطق المكونات:

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لحد الآن أشعر بالثقة والراحة إزاء ما يقومون به	58	16.6%
كنت أشعر بالثقة تجاه ما يقومون به، حالياً ينتابني بعض القلق والخوف	35	10%
قلق وخائف ممَّا يقومون به	73	20.9%
كنت قلقاً ممَّا يقومون به، حالياً أثق بهم جداً	35	10%
لست قلقاً ولا خائفاً ممَّا يقومون به	81	23.1%
لا أعرف	68	19.4%
المجموع	350	100%

يبيّن الجدول رقم (2) نشاطات الحكومة والقوات الأمنية في مناطق المكونات

تبيّن نتائج الإجابة عن هذه الفقرة التي توضّح شعور نساء الأقليات إزاء أعمال القوات الأمنية ونشاطاتهم في مناطقهم، إذ إنَّ (81) مبحوثة بنسبة (23.1%) هي أعلى نسبة عن خيار (لست قلقاً، ولا خائفاً ممَّا يقومون به) من مجموع النسبة الكلية، وهو دلالة على الثقة والاطمئنان التي بدأت تدخل نفوس هذه الشريحة من المجتمع؛ نتيجة التعامل الإنساني الذي قامت به القوات الأمنية، والذي انعكس إيجاباً على شعورهنَّ بعدم القلق والخوف من الأعمال والواجبات التي تؤدّيها القوات الأمنية، ممَّا يعكس التطور الحاصل في منظومة القوات الأمنية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، وتطبيق المعايير المهنية في الحفاظ على أرواح المواطنين التي هي في صلب مهام القوات الأمنية، بعبارة أخرى أنَّ القوات الأمنية أصبحت ملاذاً وحصناً للشعب بعد أن كانت عبأً عليه في الحقب الماضية.

أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيارين متساويين في النسبة، وهما (كنت أشعر بالثقة تجاه ما يقومون به، حالياً ينتابني بعض القلق والخوف) والآخر (كنتُ قلقاً ممَّا يقومون به، حالياً أثق بهم جداً)، إذ بلغ عددهم (35)، أي: بنسبة (10%)، وتشير البيانات الإحصائية هنا إلى عدم اهتمام نساء الأقليات بنشاطات القوات الأمنية داخل مناطقهم، وفي السياق نفسه تشير البيانات إلى نسبة مقاربة تمثِّل (73) من المبحوثات، أي: بنسبة (20.9%) يشعرون بالقلق والخوف؛ ممَّا تقوم به القوات الأمنية في مناطق نساء الأقليات، وقد تكون هذه النسبة مبررة؛ بسبب ما شهدته نساء الأقليات من صعوبات ومخاوف في مرحلة الحرب ضد تنظيم داعش.

ثالثاً: يبيّن الجدول رقم (3) المشاركة في الانتخابات النيابية لعام 2021

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	194	55.4
لا	156	44.6
المجموع	350	100%

يبيّن الجدول رقم (3) المشاركة في الانتخابات النيابية لعام 2021

تتعلَّق هذه الفقرة بمشاركة نساء الأقليات في الانتخابات النيابية لسنة 2021، فأشارت النتائج إلى أنَّ (194) مبحوثة بنسبة (55.4%) هي أعلى نسبة عن خيار (نعم) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (لا)، إذ بلغ عددهم (156)، أي: بنسبة (44.6%)، ممَّا يدلُّ على وجود اهتمام لدى نساء الأقليات بالمشاركة في العملية الانتخابية، وهذه المشاركة نتيجة ارتفاع الوعي لدى نساء الأقليات في مرحلة ما بعد داعش حينما أخذت قضايا الأقليات تنتشر، وتأخذ مكاناً؛ بسبب الضغط الدولي، لذا قد تكون هذه المشاركة هي شعور بأهمية المشاركة في إيصال ممثلين عنهم.

رابعاً: إذا كانت الإجابة بـ(نعم)، هل فُرِضَت الجهة التي صوتت لها؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	117	60.3%
لا	77	39.7%
المجموع	350	100%

يوضِّح جدول رقم (4) هل فُرِضَتِ الجهة التي صوتت لها نساء الأقليات؟

تُعدُّ نتائج هذه الفقرة المتعلقة بما إذا كانت هناك جهات تفرض على نساء الأقليات التصويت لجهات معينة من أخطر المؤشرات وأهمها التي حظيت بها الدراسة، فقد أشارت البيانات إلى أنَّ (117) مبحوثة بنسبة (60.3%) هي أعلى نسبة عن خيار (نعم) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (لا)، إذ بلغ عددهم (77)، أي: بنسبة (39.7%)، وهو مؤشر خطير جداً يوضِّح وجود بعض الجهات التي تفرض على الأقليات التصويت، ومن ثَمَّ نسبة المشاركة الانتخابية في المقياس السابق قد لا تشير إلى الوعي الانتخابي، بل ربما يكون الإجبار أو التهديد هو المؤثر في المشاركة الانتخابية، وكما هو معروف أنَّ مناطق الأقليات وبالأخص الموصل وسنجار تسيطر عليها جهات متعددة، وذات توجهات سياسية مختلفة، فضلاً عن أنَّ مجتمع الأقليات نفسه –بسبب طبيعته المغلقة والتقليدية في معظمه– قد تفرض على نساء الأقليات الذهاب إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهنَّ لجهات معينة.

خامساً: الدور الحكومي في التمكين السياسي لنساء الأقليات

العبارات	تكرار	البدائل			الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	%	(أتفق)	(أتفق) إلى حد ما	(لا أتفق)		
الحكومة تقدم برامج سياسية ذات رؤية شاملة في التوعية بحقوقي السياسية كامرأة من المكونات	ت	74	132	144	3.71	1.74
	%	21.1	37.7	41.1		
الحكومة تدعم مشاركة نساء المكونات في صنع القرار	ت	78	136	136	1.45	0.498
	%	22.3	38.9	38.9		
الحكومة تهتم بمشاركة نساء المكونات السياسية وتدعمهن للترشح للانتخابات	ت	94	152	104	1.40	0.491
	%	26.9	43.4	29.7		
الحكومة توفر الحرية والغطاء الأمني الكافي للمشاركة السياسية لنساء المكونات	ت	89	133	128	2.20	0.765
	%	25.4	38	36.6		
أناقش القضايا السياسية مع الأهل والأصدقاء والأقارب	ت	152	138	60	2.17	0.765
	%	43.4	39.4	17.1		
الحكومة تمارس سياسات تمييزية بما يتعلق بمشاركة المرأة السياسية	ت	118	156	76	2.03	0.753
	%	33.7	44.6	21.7		

جدول رقم (5) الدور الحكومي في التمكين السياسي لنساء الأقليات

تبيّن نتائج الإجابة عن الفقرة الأولى المتعلقة بما إذا كانت الحكومة تقدِّم برامج سياسية لتوعية نساء الأقليات بحقوقهنَّ السياسية، إذ إنَّ (144) مبحوثة بنسبة (41.1%) هي أعلى نسبة عن خيار (لا أتفق) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (أتفق)، إذ بلغ عددهم (74)، أي: بنسبة (21.1%)، وهو مؤشر على عدم اهتمام الحكومة في برامجها السياسية برفع الوعي السياسي لهذه الفئة من المجتمع، وعدم تقديمها لأي برامج من شأنها تمكين نساء الأقليات سياسياً.

أمَّا الفقرة الثانية المتعلقة بالدعم الحكومي لمشاركة نساء المكونات في صنع القرار، فقد جاءت نتائجها أنَّ (136) مبحوثة بنسبة (38.9%) هي أعلى نسبة عن خيار (لا أتفق) و(أتفق) إلى حدٍّ ما بنسب متساوية من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (أتفق)، إذ بلغ عددهم (78)، أي: بنسبة (22.3%)، ويعود ذلك لأسباب عديدة منها قد يكون ضعف الخبرة السياسية لدى النخب السياسية الحاكمة، وأصحاب القرار، فضلاً عن أنَّ صوت نساء الأقليات غير مسموع، ولم يصل إلى أسماع الحكومة لانشغالها بأولويات أخرى أهم وأخطر عن القيام بهذه المهمة.

كما تبيّن نتائج الإجابة عن الفقرة الثالثة المتعلقة بمدى اهتمام الحكومة بمشاركة نساء المكونات السياسية ودعمهنَّ للترشُّح للانتخابات، إذ إنَّ (152) مبحوثة بنسبة (43.4%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق إلى حدٍّ ما)، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (أتفق)؛ إذ بلغ عددهم (94)، أي: بنسبة (26.9%)، ممَّا يشير إلى وجود تردُّد في خيارات المبحوثات، ويعود هذا التردُّد إلى أنَّ النساء اللواتي شاركنَ في العمل السياسي، ودخول العملية الانتخابية كان بدعم من جهات حكومية لأسباب عديدة، منها الحصول على ولاء هذه الجماعات لتلك الجهات، وكذلك بسبب امتلاك الجهات الحكومية للمال السياسي الذي يساعدهم في دعم المرشحين، وفي السياق نفسه، إذ لا تقف الحكومة في وجه النساء الراغبات في دخول العملية السياسية، ولكن السؤال هنا هو إلى أي مدى يكون وجود هذه النساء فاعلاً في عملية صنع القرار؟ ويعتمد هذا على قدرة المرشحة على إثبات نفسها وحضورها وتأثيرها في عملية صنع القرار.

الفقرة الرابعة المتعلقة بالدور الحكومي بتوفير الحرية والغطاء الأمني الكافي للمشاركة السياسية لنساء المكونات، أشارت البيانات الإحصائية إلى أنَّ (133) مبحوثة بنسبة (89%) هي أعلى

نسبة عن خيار (أتفق إلى حدٍّ ما) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (أتفق)، إذ بلغ عددهم (89)، أي: بنسبة (25.4%)، وهذا مؤشر إيجابي على دور الحكومة بتوفير بيئة صالحة لمشاركة نساء الأقليات السياسية، ولكن نلاحظ في إجابات المبحوثات تناقضات واضحة وكبيرة ففي الفقرات السابقة المتعلقة بـ(وجود جهات تفرض على نساء الأقليات التصويت لجهات معينة) إذ كانت أوَّابات المبحوثات بـ(نعم)، فكيف توفر الحكومة الغطاء الأمني الكافي لمشاركتهنَّ السياسية مع وجود جهات تسيطر على خياراتهنَّ الانتخابية؟ وقد يعود السبب إلى أنَّ الحكومة كمؤسسات وكسياسة حكومية توفر لنساء الأقليات متطلبات المشاركة السياسية، لكن هذا لا ينفي وجود بعض الجهات المشاركة في الحكومة التي قد تمارس سياسات تمييزية وضغط تجاه الأقليات.

وقد تضمَّنت الفقرة الخامسة تساؤلاً حول ما إذا كانت نساء الأقليات يناقشنَ القضايا السياسية مع العائلة والأصدقاء، وقد أشارت نتائج هذه الفقرة إلى أنَّ (152) مبحوثاً بنسبة (43.4%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (لا أتفق)، إذ بلغ عددهم (60)، أي: بنسبة (17.1%)، وهو مؤشر إيجابي جداً؛ لأنَّ مجتمع الأقليات يسمح للمرأة بخوض النقاشات السياسية، ومع القولبة الاجتماعية والصور النمطية التي تصدر فكرة أنَّ المرأة ليس عليها أن تفهم أو تناقش الشأن السياسي، لذا هذا المؤشر مهم في عملية التمكين السياسي لنساء الأقليات، فهو يعطي الأمل بأنَّ هؤلاء النساء ربما سيكون لهنَّ شأن في الأيام المقبلة، إذا ما سلكنا طريق العمل السياسي والحزبي.

تبيّن نتائج الإجابة عن الفقرة السادسة حول ما إذا كانت الحكومة تمارس سياسات تمييزية تجاه مشاركة المرأة السياسية، إذ إنَّ (118) مبحوثة بنسبة (33.7%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (لا أتفق)، إذ بلغ عددهم (76)، أي: بنسبة (21.7%)، وهو مؤشر على التحديات التي تواجهها نساء الأقليات في عملية المشاركة السياسية؛ بسبب التمييز الذي تتعرض له، وتشير البيانات الإحصائية إلى أنَّ الحكومة هي جزء أساسي من هذه التحديات؛ لأنَّها تمارس التمييز وَفْقاً لإجابات العينة، فمع البيئة الآمنة التي سعت إلى توفيرها القوات الأمنية إلا أنَّ تأثير بعض الجهات المسيطرة داخل مناطق الأقليات، والتي قد تتبع لجماعات داخل الحكومة أثَّرت على آراء نساء الأقليات في تعامل الحكومة وسياساتها تجاه الأقليات.

سادساً: دور الأحزاب السياسية في التمكين السياسي لنساء الأقليات

العبارات	ت	البدائل			الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		(أتفق)	(أتفق إلى حد ما)			
الأحزاب السياسية تقدم البرامج والدورات التي تزيد وعي المرأة بأهمية المشاركة في العمل السياسي	ت	89	126	135	2.11	0.781
	%	25.4	36	38.6		
الأحزاب السياسية تعزز مشاركة المرأة في المجالس الإدارية عبر الترشح للانتخابات	ت	79	160	111	1.74	0.734
	%	22.6	45.7	31.7		
تنظم الأحزاب السياسية ورش لتمكين وبناء قدرات للمرأة	ت	70	130	150	1.88	0.736
	%	20	37.1	42.9		
الأحزاب السياسية تضمن مشاركة المرأة في المراكز القيادية ضمن حصة كوتا.	ت	74	159	117	2.13	0.790
	%	21.1	45.4	33.4		
الأحزاب السياسية تدافع عن مصالح المرأة في برامجها السياسية	ت	67	143	140	2.09	0.732
	%	19.1	40.9	40		
الأحزاب السياسية تعزز نشاطات المرأة المنتمية لها	ت	76	165	109	2.23	0.760
	%	21.7	47.1	31.1		
الأحزاب السياسية تمارس سياسات تمييزية تجاه النساء	ت	94	156	100	2.06	0.859
	%	26.9	44.6	28.6		

جدول رقم (6) دور الأحزاب السياسية في التمكين السياسي لنساء الأقليات

الفقرة الأولى من هذا المحور تتعلَّق بما إذا كانت الأحزاب السياسية تقدِّم البرامج والدورات التي تزيد وعي المرأة بأهمية المشاركة في العمل السياسي، وقد جاءت نتائج الفقرة بأنَّ (135) مبحوثة بنسبة (38.6%) هي أعلى نسبة عن خيار (لا أتفق) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (أتفق)، إذ بلغ عددهم (89)، أي: بنسبة (25.4%)، وتشير هذه البيانات الإحصائية إلى عدم حصول نساء الأقليات على أي برامج من الأحزاب السياسية لتمكينهنَّ سياسياً وإشراكهنَّ في الحياة السياسية، وهذا مؤشر على إهمال هذه الفئة من الأحزاب السياسية.

أمَّا الفقرة الثانية فهي حول دور الأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في المجالس الإدارية عبر الترشح للانتخابات، فقد جاءت نتائجها بأنَّ (160) مبحوثاً بنسبة (45.7%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق إلى حدٍّ ما) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (أتفق)، إذ بلغ عددهم (79)، أي: بنسبة (22.6%)، وتُشير البيانات الإحصائية إلى ضعف دور الأحزاب السياسية في إشراك نساء لأقليات ضمن مجالسها الإدارية، وبمقارنة النتائج الإحصائية مع الواقع نجد أنَّ الأحزاب السياسي لا تشرك نساء الأقليات ضمن مجالسها الإدارية، وأنَّ وجود نساء الأقليات ممَّن لديهنَّ اهتمامات سياسية يقتصر على أحزاب الأقليات نفسها، وهو وجود ضعيف لا يرقى لمستوى الطموح.

وتبيِّن نتائج الإجابة عن الفقرة الثالثة حول دور الأحزاب السياسية في تنظيم ورش لتمكين قدرات للمرأة وبنائها، إذ إنَّ (150) مبحوثة بنسبة (42.9%) هي أعلى نسبة عن خيار (لا أتفق) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (أتفق)، إذ بلغ عددهم (70)، أي: بنسبة (20%)، وهذه دلالة واضحة على غياب البرامج الحزبية، وعدم التفاتها لوضع برامج من شأنها رفع الوعي السياسي لدى هذه الفئات من المجتمع، مع أنَّ إحدى وظائف الأحزاب السياسية هو تعزيز الممارسات والوعي السياسي والديمقراطي لدى أبناء المجتمع بغض النظر عن الدين، أو المذهب، أو العرق.

وتشير الفقرة الرابعة إلى الضمانات الحزبية لمشاركة المرأة في المراكز القيادية ضمن حصة كوتا الداخلية، وقد بيَّنت نتائج الإجابة أنَّ (159) مبحوثة بنسبة (45.4%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق إلى حدٍّ ما) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (أتفق)، إذ

بلغ عددهم (74)، أي: بنسبة (21.1%)، وتشير البيانات الإحصائية إلى وجود نوع من التردُّد في الإجابة على هذا السؤال، ويتضح عن طريق الإجابة بخيار (أتفق إلى حدٍّ ما)، فضلاً عن أنَّ نسبة الإجابات التي لم تتفق مع هذه الفقرة قد بلغت (33.4%)، وقد يعود هذا إلى عدم معرفة نساء الأقليات بطبيعة التنظيمات الحزبية، ومدى أهمية حصة الكوتا ضمن الأحزاب، وتُعدُّ الكوتا مهمة كمرحلة انتقالية تمكِّن النساء من الوصول إلى مواقع قيادية مهمة، سواءً داخل الأحزاب أم ضمن المؤسسات التنفيذية والتشريعية، ولكن ضعف دور النساء اللاتي حصلنَ على مناصب عن طريق حصة الكوتا في المدافعة عن قضايا نساء الأقليات، فضلاً عن ضعف الاهتمام من الأحزاب السياسية في تضمين كوتا النساء ضمن هياكلها الداخلية، ممَّا دفع المبحوثات للتردُّد حيال الإجابة على هذا السؤال.

كما جاءت نتائج الفقرة الخامسة التي تتعلق بدور الأحزاب بتعزيز نشاطات المرأة المنتمية لها بأنَّ (165) مبحوثة بنسبة (47.1%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق إلى حدٍّ ما) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (أتفق)، إذ بلغ عددهم (75)، أي: بنسبة (21.7%) فيما أجابت (109) من المبحوثات بنسبة (31.1) عن خيار (لا أتفق)، ممَّا يعني أنَّ نساء الأقليات يعتقدنَ بوجود ضعف في تمثيلهن داخل البنى والهياكل الداخلية للأحزاب، ويعود هذا إلى أنَّ فكرة الحزبية في حدِّ نفسها غير واضحة لدى نساء الأقليات، فضلاً عن سيطرة بعض الأحزاب ذات التوجهات الدينية على الحياة السياسية في العراق، والتي لا تنظر بعين الاهتمام إلى إشراك المرأة عموماً في بنيتها الداخلية، فما بالك بنساء الأقليات ذات المرجعيات الدينية والمجتمعية المختلفة!

وتُشير البيانات الإحصائية الخاصة بالفقرة السادسة والأخيرة من هذا المحور المتعلقة بما إذا كانت الأحزاب السياسية تمارس سياسات تمييزية تجاه نساء الأقليات، إذ إنَّ (156) مبحوثة بنسبة (44.6%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق إلى حدٍّ ما) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (أتفق)، إذ بلغ عددهم (94)، أي :بنسبة (26.9%)، تؤكِّد هذه البيانات الإحصائية ما ذهبنا إليه في الفقرة السابقة في أنَّ الأيديولوجيات الحزبية ذات المرجعيات الدينية المسيطرة على الحياة السياسية تمارس سياسات تمييزية تجاه نساء الأقليات.

سابعاً: قياس مدى ثقة نساء الأقليات بمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية

أولاً: الثقة بمنظمات المجتمع المحلية

التقييم	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الإجابة	34	12	26	25	56	38	27	39	33	60
النسبة	9.7	3.4	7.4	7.1	16	10.9	7.7	11.1	9.4	17.1

التقييم	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الإجابة	27	11	10	17	80	40	30	32	40	63
النسبة	7.7	3.1	2.9	4.9	22.9	11.4	8.5	9.1	11.4	18

يبيّن جدول رقم (7) الثقة بمنظمات المجتمع المحلية

تشير الجداول في أعلاه إلى مدى ثقة نساء الأقليات بالمنظمات المحلية والمنظمات الدولية، علماً أنَّ رقم (1) هو أدنى مستوى للثقة، ورقم (10) هو أعلى مستوى للثقة، وقد أشارت البيانات الإحصائية إلى نتائج مثيرة للاهتمام، إذ إنَّ ثقة نساء الأقليات بالمنظمات المحلية هي أكبر من ثقتها بالمنظمات الدولية، مع الدعم الكبير الذي قدَّمه المجتمع الدولي في مناطق الأقليات في مرحلة الحرب مع داعش وما بعدها، ولكن هذا يمكن تفسيره بأنَّ المنظمات المحلية هي أكثر قرباً وتماساً مع نساء الأقليات من المنظمات الدولية، وكانت المنظمات الدولية تستخدم الأدوات المحلية في نشاطاتها، ممَّا أعطى انطباع لدى نساء الأقليات بأنَّ المنظمات المحلية هي مَن تقدِّم تلك المساعدات؛ لذا تولَّدتِ الثقة بهذه المنظمات، فضلاً عن تأثُّر بعض نساء الأقليات بوسائل الإعلام التي غالباً ما تركِّز على المنظمات المحلية، وتشكِّك بنيات المنظمات الدولية.

ثامناً: دور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي لنساء الأقليات

العبارات	ت	البدائل		
	%	(أتفق)	(أتفق إلى حدٍّ ما)	(لا أتفق)
شاركت في ورش تدريبية عن قضايا سياسية قدمتها منظمات المجتمع المدني	ت	119	91	140
	%	34	26	40
منظمات المجتمع المدني تدعم مشاركة المرأة في العملية السياسية	ت	142	155	53
	%	40.6	44.3	15.1
برامج منظمات المجتمع المدني تدافع عن حقوق المرأة السياسية	ت	139	154	57
	%	39.7	44	16.3
منظمات المجتمع المدني ساهمت في تطوير الوعي السياسي	ت	141	143	66
	%	40.3	40.9	18.9
شاركت بأعمال تطوعية حول أهمية العمل السياسي والتنشئة السياسية	ت	118	107	125
	%	33.7	30.6	35.7

جدول رقم (9) دور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي لنساء الأقليات

تبيّن نتائج الإجابة عن الفقرة الأولى التي تتعلق بمشاركة نساء الأقليات بالورش التدريبية المتعلقة بالقضايا السياسية، إذ إنَّ (140) مبحوثة بنسبة (40%) هي أعلى نسبة عن خيار (لا أتفق) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (أتفق إلى حدٍّ ما)، إذ بلغ عددهم (91)، أي: بنسبة (26%)، وتشير هنا البيانات الإحصائية إلى عدم وجود برامج وورش تدريبية تتعلق بالشأن السياسية التي تستهدف فئة نساء الأقليات، ويعود هذا الأمر إلى أنَّ معظم منظمات المجتمع المدني قد نشطت في مناطق الأقليات بعد مرحلة الحرب مع داعش، لذا انصبَّ جلُّ اهتمامها على تقديم النشاطات الإغاثية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبناء السلام، وقضايا التعايش السلمي، ولكنَّها أغفلت تقديم برامج سياسية ترفع من الوعي السياسي لنساء الأقليات لتمكينهنَّ على تمثيل المكونات والفئات التي ينتمينَ إليها تمثيلاً حقيقياً في مرحلة ما بعد الصراع.

أمَّا الفقرة الثانية حول دعم منظمات المجتمع المدني لمشاركة المرأة في العملية السياسية، فقد بيَّنت نتائج الإجابات أنَّ (155) مبحوثة بنسبة (44.3%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق إلى حدٍّ ما) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (لا أتفق)، إذ بلغ عددهم (53)، أي: بنسبة (15.1%)، ويعود هذا إلى الدعم الذي تقدمه منظمات المجتمع المدني للنساء، وخصوصاً في مرحلة الانتخابات، إذ تهتم هذه المنظمات بالدفاع عن النساء اللاتي يتعرضنَ للعنف الانتخابي، وكذلك تدعم مشاركة مزيد من النساء في الحياة السياسية.

تبيّن نتائج الإجابة عن الفقرة الثالثة حول دور برامج منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق المرأة السياسية، إذ إنَّ (139) مبحوثة بنسبة (39.7%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (لا أتفق)، إذ بلغ عددهم (57)، أي: بنسبة (16.3%)، فيما جاءت البيانات الإحصائية الخاصة بالفقرة الرابعة المتعلقة بدور منظمات المجتمع برفع الوعي السياسي للمرأة إلى أنَّ (143) مبحوثة بنسبة (40.9%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق إلى حدٍّ ما) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فقد كانت عن خيار (لا أتفق)، إذ بلغ عددهم (66) بنسبة (18.9%)، وهذه مؤشرات إلى وعي نساء الأقليات بدور منظمات المجتمع المدني بدعم المرأة، ودعم حقوقها السياسية، ولكن خيار (أتفق إلى حدٍّ ما) يشير إلى ما ذكرناه سابقاً، وهو مع أنَّ منظمات المجتمع المدني لها دور في دعم حقوق المرأة، ودعم مشاركتها السياسية؛ إلا أنَّها لم تضع التمكين السياسي لنساء الأقليات من ضمن أولوياتها، وقد يعود هذا إلى الظروف التي فرضتها الحرب مع داعش.

الفقرة الخامسة من هذا المحور التي تتعلق بمشاركة نساء الأقليات في أعمال تطوعية حول أهمية العمل السياسي، وقد جاءت نتائج الإجابات بأنَّ (118) مبحوثة بنسبة (33.7%) هي أعلى نسبة عن خيار (أتفق) من مجموع النسبة الكلية، أمَّا أدنى إجابة فكانت عن خيار (أتفق إلى حدٍّ ما)، إذ بلغ عددهم (107)، أي: بنسبة (30.6%)، وهذا مؤشر إيجابي مهم يلفت النظر إلى مدى اهتمام نساء الأقليات بالشأن السياسي، ومدى استعدادهنَّ للمشاركة الطوعية في نشاطات تتعلق بالسياسية، وهذا عامل مساعد يسهِّل من عملية التمكين السياسي من الجهات المهتمة والمعنية بذلك، ما دامت هناك رغبة لدى نساء الأقليات برفع وعيهنَّ السياسي ودخول المضمار السياسي.

الخلاصة والتوصيات

أشارت الدراسة إلى وجود عوائق اجتماعية تحول دون المشاركة الفاعلة لنساء الأقليات في الحياة لسياسية، ومن أهم هذه العوائق هو طبيعة المجتمعات التقليدية التي تعيش فيها نساء الأقليات؛ ممَّا يحرم نساء الأقليات من أن يكون لها إدراك كافٍ لضرورة أخذ دور في الحياة السياسية، وكذلك عدم وجود الثقة لدى نساء الأقليات بالنصوص الدستورية وقدرتها على توفير الحماية الكافية لهنَّ من العنف الذي قد يتعرضنَ إليه، ويوجد تردُّد واضح في أجوبة المبحوثات فيما يتعلق بالنصوص الدستورية والقانونية، وهو مؤشر على ضعف الثقافة القانونية والدستورية لدى نساء الأقليات.

قد غيَّرت ظروف الحرب مع داعش من طبيعة العلاقة ما بين القوات الأمنية والأقليات (خصوصاً نساء الأقليات)، إذ أشارت البيانات إلى أنَّ نسبة كبيرة لا يشعرون بالقلق أو الخوف إزاء ما تقوم به القوات الأمنية داخل مناطقهم، لكن في الوقت نفسه، يوجد مؤشر على وجود جهات تفرض على نساء الأقليات الإدلاء بأصواتهنَّ لجهات معينة.

شخَّصتِ الورقة وجود ضعف، وعدم اهتمام في تمكين نساء الأقليات سياسياً، وأنَّ هناك سياسات مبهمة تجاه نساء الأقليات في مختلف المجالات، فالقوى السياسية لا تضع البرامج التي يمكن أن تستقطب هذه الفئة من المجتمع وإمكانية دخولها للحياة السياسية ووجودها داخل بنية الأحزاب السياسية في العراق. كما أنَّ بعض منظمات المجتمع المدني لها دور كبير في تمكين نساء الأقليات، ووضع البرامج التي تستهدف فيه هذه الفئة، ولكن نشاطات منظمات المجتمع المدني تقوم على مجالات اجتماعية وثقافية أكثر من أنَّها تصب في صالح التمكين السياسي.

توجد رغبة لدى نساء الأقليات في الاندماج داخل المجتمع في الحصول على تمكين سياسي يؤهِّلهنَّ إلى دخول الحياة السياسية، ولكن طبيعة الظروف الاجتماعية والأمنية والسياسية التي تحيط بهن تحول دون تحقيق ذلك.

آليات مقترحة

بعد الانتهاء من كتابة الورقة، ومن باب الشعور بالمسؤولية الوطنية؛ وللتخفيف من معاناة هذه الشريحة من المجتمع العراقي، توصي الباحثة بعدد من الآليات؛ لمعالجة أوضاع نساء الأقليات مستقبلاً.

1. **آليات قانونية ودستورية:** تعديل الدستور وإزالة المواد الدستورية التي تهمِّش الأقليات، أو تحمل مضامين للتمييز ضد الأقليات في العراق، وكذا توجد عديد من الأقليات التي لم تحصل على اعتراف صريح في الدستور، أو لم تحصل على حقوقها في التمثيل السياسي ضمن كوتا الأقليات، وكذلك ضرورة تعديل القوانين التي تهضم حقوق النساء، وتحمل تمييزاً ضدها والتصويت على قانون العنف الأسري الذي سيساهم في توفير بيئة قانونية آمنة تضمن حماية المرأة من العنف، والعمل على وضع لجنة تأخذ على عاتقها تطبيق قانون الناجيات لضمان حقوق هذه الفئة من نساء الأقليات، تكرِّس الحقوق السياسية للنساء مجموعة من النصوص القانونية منها المادة (7) من اتفاقية القضاء على جميع صور التمييز ضد المرأة التي تضمن للمرأة حق التصويت، وتقلُّد مناصب عامة وممارسة وظائف عامة.

2. **آليات سياسية:** في أحيان كثيرة لا يؤخذ برأي الأقليات في الهيئات الوطنية والمحلية المسؤولة عن السياسات، بما فيها تلك المتعلقة بالحياة الاقتصادية، وبالتنمية الوطنية، وبوضع الميزانية، والأمر أشد لنساء الأقليات؛ لذا من المهم إشراك الأقليات في وضع السياسات العامة، وتخصيص كوتا للنساء ضمن المناصب العليا في الدولة، كما تُعدُّ الأحزاب السياسية وسيلة مهمة في تمكين النساء عموماً، ونساء الأقليات خصوصاً، إذ عن طريق الأحزاب السياسية تتمكَّن النساء من الوصول إلى مواقع صنع القرار، والمناصب المنتخبة، ومراكز القيادات السياسية، ويُعدُّ إدخال نساء الأقليات ضمن المنظومة الحزبية ذو فائدة تعود على الطرفين؛ أمَّا الأحزاب ستحصل على وضع انتخابي أفضل، والوصول إلى جماعات جديدة من الناخبين، ويمكن للأحزاب السياسية أن تعمل على نوعين من الإصلاحات، داخلية تتعلق ببنية الحزب وهيكليته وإستراتيجيته، وخارجية تتعلق بالعمل على مبادرات؛ لتمكين نساء الأقليات سياسياً، وتغيير الرأي العام، والعمل على مراجعة المناهج الدراسية، وتنقيتها من خطابات الكراهية والذكورية والتمييز ضد النساء، والعمل على إدراج تاريخ الأقليات، ودينهم وثقافتهم ضمن المناهج الدراسية، وعلى وزارة التربية الاهتمام بهذه الفئة

من المجتمع، وعلى حقها في الحصول على التعليم اللائق، إذ تحرم نساء الأقليات من حقوقهنَّ في التعليم؛ بسبب النزعة الأبوية في المجتمع، والأدوار الجنسانية وظروف الحرب التي تلقي بظلالها على حقوق نساء الأقليات، فضلاً عن ضرورة زيادة منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا نساء الأقليات ودعمها على وجه التحديد، أو زيادة المشاريع المهتمة بنساء الأقليات، والتي تعمل على تمكين نساء الأقليات سياسياً ورفع مستوى وعيهن الاجتماعي والسياسي لكي يصبحنَ أكثر قدرة على المشاركة في الحياة العامة.

3. **آليات ثقافية إعلامية**: رصد خطابات الكراهية الموجَّهة ضد الأقليات من وسائل الإعلام وتسليط الضوء على قضايا الأقليات بصورة كبيرة، وأن تعمل الحكومة على وضع إستراتيجية؛ لتعزيز الشراكة بين المؤسسة الدينية والحكومة ومنظمات المجتمع المدني؛ بهدف تحسين مركز المرأة من منظور الدين والتقاليد، وأن تعمل وزارة الثقافة على ضم تراث الأقليات وثقافتها ضمن مهرجانات وطنية للتعريف بهم، وإدماجهم في المنظومة الثقافية والاجتماعية، وخلق هوية وطنية تشمل الجميع بمختلف دياناتهم وقومياتهم ومذاهبهم، ممَّا يقلِّل من العنف الموجَّه ضد نساء الأقليات.

4. **آليات اقتصادية**: تخصيص رواتب لدعم نساء الأقليات، خصوصاً النساء اللاتي تعرضنَ للنزوح، ودعم المشاريع الصغيرة لنساء الأقليات، ووضع برنامج، أو ورش تدريبية مخصصة لتعليم نساء الأقليات مهنة تمكنها من الاعتماد على نفسها، وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية.